

سرور: انتخابات مجلس الشعب المقبلة بالنظام الفردي ولا عودة للقائمة

المجلس لن يتخلى عن دوره الرقابى فى متابعة أداء المشروعات الكبرى

المجلس لا يتروك فى الإعلان عن فشل أى مشروع فى الوقت المناسب، وعلى الحكومة أن تستجيب له.

وردا على سؤال حول مدى دستورية الأوامر العسكرية، أوضح سرور أنه دعا إلى تنقية هذه الأوامر.

وفيما يتعلق بقانون العلاقة بين المالك والمستأجر فى العقارات القديمة، أوضح الدكتور سرور أن هذا القانون سيصدر فى الوقت المناسب، بهدف عدم الإخلال بأوضاع مستقرة.

وعن مشروع قانون الأحوال الشخصية، قال إن أهم ما فيه هو ما يتعلق بالخلع، والطلاق، وسفر الزوجة. وأوضح أن المشروع يبنى المذهب المالكي القائم على الإرادة المنفردة للزوجة، بشرط أن تثبت كراهيتها للزوج واستحالة العيش معه.

الانتخابات، موضحا أن هذا العدد هو حجم رجال القضاء فى مصر.

وأكد الدكتور فتحى سرور أن تمثيل العمال والفلاحين مبدأ دستورى وأجب الاحترام والمطابق، ولكن هناك طعنا رفعه مجلس الدولة إلى المحكمة الدستورية العليا ضد تعريف العامل والفلاح، وأنه توفيا لتفسير هذا الطعن بعد إجراء الانتخابات المقبلة يوجد تفكير جدى حاليا لتعديل هذا التعريف كى يتماشى مع الدستور.

وحول المشروعات الكبرى، قال رئيس مجلس الشعب إنها تانى ضمن خطة التنمية التى أقرها المجلس، الذى يتابع تنفيذها، ولن يتخلى عن دوره الرقابى، وإن ما يجرى حاليا هو إعادة تقويم مراحل التنفيذ، مؤكدا أن

أعلن الدكتور أحمد فلى سرور رئيس مجلس الشعب أن انتخابات مجلس الشعب المقبلة ستجرى وفقا للنظام الفردي، مؤكدا أنه لا يوجد مشروع أمام المجلس للعودة مرة أخرى لنظام القائمة. وقال فى حوار مع أعضاء نادى الليونز بالقاهرة - إن الرئيس حسنى مبارك أشار إلى أن الانتخابات التشريعية المقبلة ستكون نزوية، وذلك من أجل طمأنة القوى السياسية، وتشجيع المواطنين على المشاركة فيها ترشيحا وانتخابا. وأضاف أن قسومية الإشراف القضائى على الانتخابات محل دراسة، مشيرا إلى أن هناك شبهة استحالة لتطبيق ذلك، حيث إن القاهرة وحدها تضم ٤٨٠٠ لجنة فرعية، وتحتاج إلى العدد نفسه من القضاة للإشراف على